مصطلح (التكلُّف) في الدرس النحوي

مفهومه وأهم أشكاله

د. عادل فتحي رياض(*)

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأمين، وعلى آله الطاهرين، وصحابته أجمعين. أما بعد؛

فإن فَسْرَ ألفاظ التراث العربي ومصطلحاته؛ نَهْجٌ رئيسٌ لفهمه وسبر أغواره؛ ومن أجل ذلك صُنفت كتبُ تبيينِ المصطلحات الكاشفةُ عن حقيقتِها المستعملةِ في العلم الذي ذُكِرَتْ فيه، كـ"الكليات" لأبي البقاء الكفوي، و"التعريفات" للجرجاني، و "كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي .. وغيرها من كتب الحدود والتعريفات.

وينص التهانوي في مقدمة كتابه على أن أكثر ما يُحتاج به إلى الأساتذة في تحصيل العلوم والفنون هو اشتباهُ الاصطلاح؛ لأن لكل علم اصطلاحا خاصا به، إذا لم يعلمه الشارعُ فيه فإنه لن يهتدي إليه سبيلا.(١)

ويزخر تراثنا النحوي بعشرات المصطلحات الدالة على أبواب النحو ومسائله، وقد تتنوع صور استعمال المصطلح النحوي عند المصنف الواحد، كاستعمال سيبويه (الصفة) للدلالة على النعت والحال والتمييز والتوكيد.(٢)

(*) جامعة الإمارات – وحدة المتطلبات الجامعية .

(١) "كشاف اصطلاحات الفنون" (١/ ١) بتصرف.

(٢) انظر "الكتاب" (٢/ ١٢١، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٩١)

أو تسميته (الحال) خبرا.[1] وقد تتعدد مرادفات المصطلح لاختلاف المدارس، فعند البصريين نجد: البدل، والجر، والنفي. ويقابلها عند الكوفيين: الترجمة (أو التبيين)، والخفض، والجحد ... إلخ[2]

ومع تطور الدرس النحوي وكثرة المصنفات التي تُعنى بالخلاف تنوعت المصطلحات الدالة على معايير قبول التوجيهات ورفضها، ومن هذه المصطلحات: (التكلف)؛ فإنه قد كثُر إيراده في كتب النحو والأعاريب، ويعد واحدا من معايير الترجيح عند النحاة، وبخاصة المتأخرون منهم، فالتوجيه قد يكون مقبولا إذا كان أبعد عن التكلف، وقد يرفض إذا وُصِمَ به. ولم أجد له- مع تلك الأهمية ــ حدًّا نحويا أو تعريفا في كتب التعريفات والمصطلحات المعروفة، وإنما يظهر للباحث معناه إذا تتبع مواضع ذكره، ولاحظ الأشباه والنظائر.

ومقصدي هنا التدليلُ على قيامِ المعنى الاصطلاحي لـ(التكلف) في أذهان النحاة الذين استخدموه، وإيراد الشواهد من كلامهم على عدِّه معيارا عند مناقشة الأعاريب والتوجيهات.

ومن أجل ذلك قسمتُ البحث قسمين؛ الأول : يُعنَى ببيان مفهومه وعلاقته بالتأويل النحوي. والآخر: أعرض فيه أشكاله من خلال المواطن التي أكثر النحاة والمعربون فيها من إيراده معيارًا للقبول أو الرد.

* *

(١) "الكتاب" (٢/ ٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧).

(٢) انظر "المصطلحات النحوية" إيناس الحديدي (١٤٤، ١٥٨: ١٦٠)، " مدرسة الكوفة" مهدي المخزومي (٣٠٩، ٣١٠).

القسم الأول: مفهوم التكلف

استعمل المعربون والنحاة ألفاظا ومصطلحات ليرُدُّوا بهـا توجيهًـا أو إعرابا لا يرتضونه، ويمكن أن نطلق عليها "مصطلحات القبول والرد". ويشبه ذلك في علم الحديث النبوي ما يسمى "ألفاظ الجرح والتعديل" أو "مـصطلحات التصحيح والتضعيف". ومن هذه الألفاظ في الدرس النحوي: التعسف، والتحكُّم، والبُعد، والشذوذ ...إلخ. وكثير من هذه المصطلحات لم يفرد بالتصنيف لبيـان حدِّه، وإنما قد نقف على مفهوم بعضها في كتب التعريفات، كـ (التعسف)، فإنه "ارتكاب ما لا ضرورة فيه والأصلِ عدمه. وقيل: هو حمل الكلام على معنى لا تكون دلالته عليه ظاهرة. وهو أخف من البطلان."[1]

ومنها ما نفهم دلالتها من خلال السياق الذي وردت فيه، كـ (التحكُّم)، وقد استعمله ابنُ مالك في "شرح التسهيل" عند مخالفته رأيا لسيبويه[2]، وتوجيها لابن عصفور[3]. فقال:"وهو تحكم بغير دليل". والمتأمل فـي سـبب المخالفـة وسياق إيراد قول ابن مالك السابق يمكنه تعريف "التحكم" بأنه: (التفرقـة بـين متشابهين في الحكم لغير دليل) أو هو: (عدم طرد حكمٍ فرع إلـى آخـر مـع اشتراكهما في العلة ــ أو الحكمة أو المناسب ــ).

وحال التكلف كالتحكم؛ لا يُوقف على مفهومه إلا بـالتتبع والاسـتقراء لكلام النحاة. مع أنه قد رُصد في علم البلاغة ووضع له حدٌّ مغاير لاسـتعماله في علم النحوــ كما سيأتي ــ فهو عند البلاغيين: "طلب الشيء بصعوبة للجهل

---

(١) انظر"الكليات" للكفوي (١/٤٥١) .

(٢) "شرح التسهيل" (٣/ ١٥).

(٣) "شرح التسهيل" (٣/ ٤٧)، وانظره (٣/ ١٢٢).

بطرائق طلبه بسهولة.. فالكلام إذا جمع وطلب بتعب وجهد وتنولت ألفاظه من بُعْدٍ فهو متكلَّف"[1].

وهذا التعريف أقرب إلى التفسير اللغوي منه إلى الحد الاصطلاحي، لذا قد يقرنونه بمصطلح (التعسف) ويشركونهما في الحد وهو حينئذ: "الإكثار من البديع، كالتطبيق والتجنيس في القصد؛ لأنه يدل على تكلف الشاعر لذلك وقصده إليه"[2].

"التكلف" لغةً:

(الكاف واللام والفاء) أصلٌ صحيح يدلُّ على إيلاعٍ بالشيء وتعلُّقٍ به[3].

ومما ورد في معاني هذه المادة:

"كلَّفه تكليفًا: أمره بما يشق عليه. وتكلَّفتَ الشيء تجشَّمتَه على مشقَّة وعلى خلاف عادتك... وفي حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ: (نُهِينا عن التكلُّف). قال ابن منظور: أراد كثرة السؤال، والبحثَ عن الأشياء الغامضة التي لا يجب البحث عنها، والأخذ بظاهر الشريعة."[4]

"التكلف" اصطلاحًا:

بعد التتبع لموارد هذا المصطلح في كتب النحاة يمكن أن يقال: إن أقرب تعريف له هو: (وصف للعدول عن ظاهر اللفظ لغير دليل).

---

(١) "معجم البلاغة العربية" للدكتور بدوي طبانة (٧٦٤/٢).

(٢) المرجع السابق (٧٦٤/٢).

(٣) "المقاييس" (١١١/٥).

(٤) "لسان العرب" (ك ل ف).

فهو بهذا وصف لـ (التأويل البعيد) إذ إن من معاني مصطلح (التأويل)[١]: الحمل على خلاف الظاهر لدليل. أو هو: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله (أو إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير). أو هو مرادف لـ (التفسير). ومعناه في اصطلاح النحاة: "رد ظاهر النصوص والأساليب المخالفة للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة متفقة معها"[٢] . ويكون أيضا وصفا لكل صور التوجيه أو التقدير الخارجة عن ظاهر التركيب أو اللفظ من غير اعتماد على دليل.

ولم أجد استعمال التكلف في معناه الاصطلاحي عند متقدمي النحاة؛ لأنه مصطلح متأخِّر كَثُر في الكتب التي عُنيت بالخلاف النحوي ــ كما ذكرتُ في مقدمة البحث ــ وإنما وردتْ مادتُه في كلامهم مرادا بها العسر والمشقة، أي المعنى اللغوي، ومن أمثلة ذلك في كلام سيبويه قوله: "الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف..."[٣]

وفي موضع آخر: " وقد جاء على فُعالٍ نحو: النُّزاء والقُماص، كما جاء عليه الصوت نحو الصُّراخ والنُّباح؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النزوان ونحوه"[٤]

---

(١) انظر"البحر المحيط في أصول الفقه" (٤٣٧/٣) و"البرهان" (١٥٠/٢) كلاهما للزركشي، "فيض نشر الانشراح" للفاسي(١٠١٩)، "أصول النحو العربي" للدكتور محمد عيد (١٥٥).

(٢) "ظاهرة التأويل" للدكتور عبد الله الخثران (٩)، وانظر: "أصول النحو العربي" للدكتور محمد عيد (١٥٥).

(٣) الكتاب (٤٣٢/٤).

(٤) الكتاب (١٤/٤).

ومن كلام ابن السراج: "ولو قال قائلٌ : ابن لي مثلَ بكرٍ مِنْ يَدٍ قلتَ له: إنَّ العربَ لما أرادتْ هذا البناءَ جاءتْ بهِ منقوصا، وإذَا أتممتَهُ فلَيس من كلامِهم. فإنْ أحبَّ أنْ تتكلفَ لَهُ ذلكَ لتريه كيف يكونُ لو تكلموا بهِ قلتَ : يَدْيٌ. أثبت الياءَ وأعربتَ لأنَّه مثلُ (ظَبيٍ)."(١)

ومثلهما ابن جني في مواضع من "الخصائص" أظهرها قوله عن علل النحاة: "ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا – وإن كان على غير قياس – ومستثقلاً، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد، لقدرت على ذلك فقلت: مِوزان، وموعاد..."(٢)

ولكنني وجدت ابن الشجري (م٤٥٠هـ ـ ت ٥٤٢هـ) قد استعمله للدلالة على التقدير البعيد، وهو مما يدخل في حدّه ومعناه الاصطلاحي؛ وذلك في قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي:

فليت كفافً كـان خيـرُك كلُّـه وشرُّك عني ما ارتوى الماءَ مُرْتَوِي

فقال: "وقد تكلف بعض المتأخرين نصب (الماء) في القول الذي ذهب إليه أبوعلي في البيت، وذلك على إضمار فاعل (ارتوى) ... فقدر (ما ارتوى الناسُ الماءَ) ... وتقدير إضمار (الناس) في قوله (ما ارتوى الماء) بعيد."(٣)

ولم يطرد له ذلك؛ إذ إنه أغفل التصريح به في موضعه، ولو استعمله لكان أوقع وأظهر، قال: "وقول سيبويه هو القول المعوّل عليه؛ لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف، الذي هو حذف (كان) ومرفوعها، وحذف جوابين لا دليل

(١) الأصول (٣/٣٦٣).

(٢) الخصائص (١/١٤٦) وانظره (١/٣٧٠).

(٣) انظر "الأمالي" (١/٢٨٤) وقد اختصرت كلامه. وانظر "خزانة الأدب" (١٠/٤٧٢).

عليهما."[1] وفي نحو هذا الكلام يرد ذكر (التكلف) في كتب المتأخرين كثيـرا؛ إشارة إلى القول المردود، أو المرجوح.

وأذكر هنا جملة من عباراتهم مقتضبة من سياقها[2]، تدل علـى قيـام معنى هذا المصطلح في أذهانهم عند المناقشة والدرس، وملاحظتهم لـه عنـد الترجيح مقتصرًا في هذا الموضع من البحث على كلام ابن مالك وأبي حيـان. فمن ذلك:

١- "هذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف". ابن مالك[3]، أبو حيان[4].

٢- "وهذا تكلف ودعوى مجردة عن الدليل" .. ابن مالك[5]، أبو حيان[6] .

٣- "وهذا أظهر وأبعد عن التكلف" .. ابن مالك[7] .

٤- "وهذا تكلف لا حاجة إليه" .. ابن مالك[8]، أبو حيان[9].

٥- "ولا شك أن هذا أقل تكلفا فكان أولى" .. ابن مالك[10].

---

(١) "الأمالي" (١٥٠/٣، ١٥١) وذلك عند توجيه قول دريد بن الصِّمّة:

لقد كذبتك عينك فاكذبنها ... فإن جزعا وإن إجمال صبر

وانظر "الكتاب" (٢٦٦/١).

(٢) وستأتي مع مسائلها في القسم الثاني من البحث.

(٣) شرح التسهيل (٤٣/١).

(٤) البحر المحيط (١١٥/٨).

(٥) شرح التسهيل (٢٥/١).

(٦) البحر المحيط (٣٧٦/٤).

(٧) شرح التسهيل (١١٦/١).

(٨) شرح التسهيل (٣٧٤/١) (٣٧٣/٢) (٨٠/٣).

(٩) البحر المحيط(١٥٥/٣).

(١٠) شرح التسهيل (١٦١/٢).

٦- "وهذا وجه حسن لا تكلف فيه" .. ابن مالك[١].

٧- "المعنى يصح دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر" .. ابن مالك[٢].

٨- "أولى وأقل تكلفا" .. أبوحيان[٣].

٩- "ولا حاجة إلى تكلف هذا الإضمار" .. أبوحيان[٤].

١٠- "وهذا الوجه متكلف جدا من حيث التركيب" .. أبوحيان[٥].

١١- "متكلف جدا ويبعد عن نظم القرآن والتركيب الفصيح" .. أبو حيان[٦].

١٢- "وهذا كله تكلف ينبغي أن ينزه كتاب الله عنه" .. أبو حيان[٧].

١٣- "وهو بعيد متكلف" ..أبو حيان[٨].

١٤- "وادّعاء إضمارها تكلف" .. أبو حيان[٩].

---

(١) شرح التسهيل (٣/٦٦).

(٢) شرح التسهيل" (٣/٢٣٠).

(٣) البحر المحيط (١/٢٦٠).

(٤) البحر المحيط (١/٤٠٤).

(٥) البحر المحيط (١/٤١٦).

(٦) البحر المحيط (٢/١٤٧).

(٧) البحر المحيط (٣/٢١٧). ومما ذكره أبو حيان في مقدمة تفسيره مبينا منهجه: "بادئا بمقتضى الدليل، وما دل عليه ظاهر اللفظ مرجحا له لذلك، ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه، منكبا في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها، مبينا أنها مما يجب أن يعدل عنه، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب." (١/٤) .

(٨) البحر المحيط (٣/٢٤٧).

(٩) البحر المحيط (٣/٢٥٨).

١٥- "وهذا إعراب متكلف جدا، وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة" .. أبو حيان(١).

١٦- "تخريج متكلف بعيد عن الفصاحة" .. أبو حيان(٢).

ومن النماذج أيضا رد ابن هشام توجيهَ الفارسي لبيت كعب بن سعد الغنوي:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة   لعل أبي المغوار منك قريب

قال: " وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل: (لعله لأبي المغوار منك جوابٌ قريب) فحذف موصوفَ قريب، وضمير الشأن، ولام (لعل) الثانية تخفيفًا، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومَن فتح فهو على لغة من يقول: المالُ لَزيدٍ، بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم."(٣)

هل تعد تقديراتُ النحاة متكلَّفة مرفوضة؟

إنه ليس من الإنصاف أن نعمم الأحكام عند الإجابة عن هذا السؤال ونحوه، وأن نتهم النحاة بافتعال الأبواب الدخيلة على الدرس النحوي(٤)، وأنهم لم يولوا مباحث الإضمار العناية الكافية "فراحوا يقدرون من الأفعال وغيرها ما لا يحتمله النص، ويتمحلون في التقدير حتى يبدو التأليف مهلهلا، والتعبير

---

(١) البحر المحيط (٢٤٣/٤).

(٢) البحر المحيط (٢٧٢/٨).

(٣) "مغني اللبيب" (٣٧٧). وانظر "خزانة الأدب" (١٠/ ٤٢٦).

(٤) انظر "قضايا نحوية"، للدكتور مهدي المخزومي، (١٥٠، ١٧٠).

ثقيلا"[(١)]، وأن من أهم أسس الإصلاح والتجديد في النحو إلغاء جميع التقديرات والتأويلات التي لا تستند إلى واقع الاستعمال.[(٢)]

إن مما لا شك فيه وقوع الحذف في لغة العرب، وكما أن الحذف يترك للمتلقي المجال ليتمم معنى الكلام، فإنه أيضا يُلجئ النحويَّ إلى التقدير[(٣)]؛ ليصون صناعة اللفظ. و"القاعدة أن ما لا يعلم لا يحذف؛ لأنه نقض للغرض، إذ موضوع الكلام لإفهام المخاطب لا للإلباس، والحذف لغير دليل إلباس، فلا يصح أن يبنى الكلام عليه"[(٤)]. وقد وضع النحاة لجواز الحذف شروطا، وإلا امتنع[(٥)]، فمنها: وجود دليل على المحذوف، وهذا الدليل نوعان: غير صناعي (حالي و مقالي)، وصناعي يختص بمعرفته النحويون.

وألا يكون ما يحذف كالجزء، ولا مؤكَّدا، ولا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، ولا يكون عاملا ضعيفا، ولا عوضا عن شيء، ولا يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

وهذه الشروط كانت قائمة في عقل النحوي وهو يعالج جهات الكلام، مراعيا صحة المعنى واستقامة قواعد الصنعة ما وجد إلى ذلك سبيلا. وما الدافع إلى تقديرات النحاة إلا اعتقادهم أن العرب عندما حذفت أضمرت، وإلا لما استقام التخاطب والإفهام.

---

(١) المرجع السابق (١٦٨).

(٢) المرجع السابق (٤٠، ٤١).

(٣) انظر "البيان في روائع القرآن" لأستاذنا الدكتور تمام حسان (٢٠٦، ٢٠٧) .

(٤) "المقاصد الشافية" للشاطبي (٢/ ٤٥٠).

(٥) انظر تفصيل هذه الشروط في"مغني اللبيب" لابن هشام (٧٨٦: ٧٩٥).

يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا"(١)

وقال ابن جني: "إن العرب تراعي أحكام اللفظ، وتحافظ في التقديرات على ما يليق بها"(٢)

إن "القاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دل عليه الدليل من قرينة لفظية أو معنوية"(٣)؛ "لأن طلب علمه مع عدم الدليل ضرب من تكليف علم الغيب"(٤) و"شرط انتفاء اللبس من جملة الشروط المجوزة للحذف"(٥) كما يقول الشاطبي.

ومن قواعد النحاة المقررة درء تعارض المعنى والإعراب، وإذا كان ثَمَّ اختلاف أجروا تفسير الكلام على ما تقتضيه صحة المعنى، وأجروا الإعراب على ما تقتضيه قواعدهم وأقيستهم المستنبطة من كلام العرب أنفسِهم.

قال ابن جني: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى

---

(١) الكتاب (١/٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) "المقاصد الشافية" للشاطبي (٣/ ٥٠٠).

(٣) "المقاصد الشافية" للشاطبي (٢/٩١).

(٤) "المقاصد الشافية" للشاطبي (٤/ ١٤٣).

(٥) "المقاصد الشافية" للشاطبي (١/ ٥٤٧).

تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"[1]

وقال:"المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"[2]

وقد توجب صناعة النحو التقدير وإن كان المعنى غير متوقف عليه، كما في قولنا: (لا إله إلا الله) فإن الخبر محذوف وقدره النحاة (موجود) ... ولابد من تقدير خبر لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهرا أو مقدرا، وإنما يقدر النحوي القواعد حقها وإن كان المعنى مفهوما. وتقديرهم هنا أو غيره ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالا، لا من حيث المعنى.[3] يقول ابن عاشور: "والحق عندي أن المقدرات لا مفاهيم لها فليس تقدير لا إله موجود بمنزلة النطق بقولك لا إله موجود بل إن التقدير لإظهار معاني الكلام وتقريب الفهم."[4]

وأثمرت المواءمة بين صحة المعنى واستقامة اللفظ القول بنظرية العامل، فبها حاولوا تفسير ظاهرة الإعراب في لغة العرب، نائين عن التكلف المخالف لظاهر الكلام المستقيم، وهذه النظرية تعد "من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي ... فهي نظرية تفسيرية تفسر ظاهرة الإعراب في العربية، والإعراب أبرز ظواهر العربية، كما أن نظرية العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة"[5]

---

(١) الخصائص (١/ ٢٨٥)، وانظر "البيان في روائع القرآن" لأستاذنا الدكتور تمام حسان (٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) الخصائص (١/ ٢٨٤).

(٣) البرهان (٣/١١٥، ١١٦).

(٤) "التحرير والتنوير" (٢/٧٥).

(٥) "التفكير العلمي في النحو العربي" للدكتور حسن خميس الملخ (١١٢)

فالعامل أهم أركان هذه الصناعة، وهو السبيل إلى استقامة أقيستها، فالأمر كما يقول الشاطبي: "كل عمل لابد له من عامل، هكذا تقرر الأمر في كلام العرب، وظهر في العوامل الملفوظ بها الموجودة عند وجود عملها، فما لم يظهر فيه ذلك للعيان قدروا عاملا؛ ليستتب قياسهم، وما بنوا عليه صناعتهم"(١)

ولا يفهم مما سبق أن التقديرات والتأويلات النحوية جميعها مستقيمة صحيحة، بل إن النحاة أنفسهم قد قرروا أن ثَمَّ نوعا من التقدير مرفوض متكلَّف، وهو ما لا فائدة فيه، ولا حاجة إليه، ومستغنى عنه، ولا موجب له، ولا دليل عليه، أو أنه مجرد دعوى، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

وهنا يأتي دور القسم الثاني من البحث؛ لعرض نماذج من رفض النحاة أشكالا من التأويل والتقدير لما فيها من التكلف، والخروج عن ظاهر اللفظ المستقيم لغير دليل. فما كان متكلَّفا مرفوضا لا يقاس عليه ولا يعتبر، ويكون ذلك سبيلا إلى تيسير النحو وتقنين الأعاريب، يقول الشاطبي: "التأويل المتكلف لا يقاس عليه أصلا."(٢)

* *

القسم الثاني: من أشكال التكلف في الدرس النحوي.

تقدم أن التكلف ارتبط ذكره عند النحاة بالتأويل، فكل تأويل اعتمد على دليل فهو تأويل مقبول غير متكلَّف، وإذا فقد الدليلَ وحاد عن الظاهرِ المستقيمِ فهو تأويل متكلَّف.

وقد ظهر لي بالتتبع أن أشكال التأويل المتكلَّف كثيرة، ومنها المقبول والمردود؛ وكذا (التقدير) وهو عند أستاذنا الدكتور تمام حسان ليس مجرد تقدير علامة إعرابية أو تقدير محذوف فحسب، وإنما هو أوسع من ذلك، لأنه قد

(١) "المقاصد الشافية" (١/ ٦١٣)

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٤٣٢)

يكون بالزيادة والفصل والإضمار وتقدير المستتر والمحذوف والمفسَّر والتقديم والتأخير والإنابة ... إلخ. وأرجع أشكال التقدير إلى ستة عشر شكلا[١].

ومن أمثلة الترجيح بالبعد عن تكلف التقدير اختيار ابن مالك إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات لأنه أبعد عن تكلف تقدير الحركات، قال: " ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات. وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة."[٢] قال الصبان: " قوله: (وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل. ولا محذور في جعل الإعراب حرفًا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها."[٣]

وقد يطلق (التكلف) على التوجيه المعتمد على التقدير مطلقا من غير تعرض للذم والتضعيف، وذلك كقول الشاطبي ــ في توجيه قوله تعالى: (أنه من عمل منكم سوءا ...)[*] ــ: ووجه الفتح ــ أي: فتح همزة أنه ــ أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منوي التقديم، أي: فله أنه غفور رحيم. أي: فله غفران الله ورحمته، ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ، وتقديره: فأمره أنه غفور رحيم.

---

(١) انظر "البيان في روائع القرآن" (٢٠٦، ٢٠٧) .

(٢) "شرح التسهيل" (١/ ٤٣).

(٣) "حاشية الصبان" (١/٧٤).

(*) الأنعام : ٥٤ .

وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكلف شيء من ذلك؛ لأن ما بعد الفاء حكمه الابتداء..." (١)

وهذا البحث لا يسعى إلى استقصاء كل تلك الصور(٢)، فإن كثيرا من الشواهد والمسائل لها ظاهر وتأويل، والظاهر منه المستقيم ومنه دون ذلك، والتأويل منه المعتبر ومنه البعيد المتكلَّف.

وإنما يهدف إلى عرض نماذج من الأبواب التي كثر فيها استعمال هذا المصطلح، مثل: الحذف والإضمار، والعطف، والاشتقاق والعدل، والأصل والفرع، والمعنى. ولا يمنع التمثيل بهذه الأبواب من وجود أبواب أخرى استعمل النحاة مصطلح التكلف في أثناء توجيه مسائلها.

أولا: تكلف الحذف والإضمار.

الفرق بين الحذف والإضمار "أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ نحو (والظالمين أعد لهم عذابا أليما)(*) و(يعذبَ المنافقين)(**) و(انتهوا خيرًا لكم)(***) أي: ائتوا أمرا خيرا لكم. وهذا لا يشترط في الحذف. ويدل على أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدَّر بابُ الاشتقاق فإنه من أضمرت الشيء إذا أخفيته. وأما الحذف فمن حذفت الشيء قطعته وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار؛ ولهذا قالوا: (أن) تنصب ظاهرة ومضمرة"(٣)

---

(١) المقاصد الشافية" (٢/ ٣٣٦) بتصرف يسير.

(٢) ولا يهدف أيضا إلى استقراء كتب النحاة جميعها.

(*) الإنسان : ٣١ .

(**) الأحزاب : ٢٤ والفتح : ٦ .

(***) النساء : ١٧١ .

(٣) انظر "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (٣/١٠٢، ١٠٣).

وضابط المبحث: أن إطلاق التكلف هنا يغلب على ما أضمر من العُمَد والعوامل لا الفضلات، وكذا ما أضمر من حروف المعاني[١]، فلا يقدَّر العمدة والعامل من غير مسوِّغ قياس أو نحوه، ولا يقدر ما يستغني عنه المعنى. وإذا كان ثَمَّ وجهان أحدهما يقدر فيه عمدة من عمد الكلام والآخر فضلة، فإنه يرجح الوجه الثاني، إلا إذا كان الإضمار في الأول مقيسا شائعا في بابه، كمواضع حذف (كان) أو المبتدأ، أو الخبر ... إلخ.

أبرز صور التكلف في باب الحذف والإضمار.

(١) تكلف إضمار الفعل.

يطرد حذف الفعل مفسَّرًا، وذلك بعد أدوات الشرط، نحو قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك)[*] ، و (إذا السماء انشقت)[**] . ويكثر حذفه في جواب الاستفهام نحو: (ولئن سألتهم من خلق السموات و الأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله)[٢] أي: ليقولن خلقها الله.[٣]

ومن الأبواب التي بُنِيَ كثير من مسائلها على إضمار الفعل باب الاشتغال، يقول ابن عصفور: "وأما المنصوب في باب الاشتغال فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره"[٤]. فإن لم يتقدم الاسم الذي يشتغل عنه العامل شيء وعمل فيه رفعا، "فالرفع على الابتداء ليس إلاّ، نحو زيدٌ قام وزيدٌ قامَ

---

(١) ولا يتأثر المعني بوجوده، فالمعنى واحد سواء أضمر الحرف أو وجد، فحينئذ يعد إضماره تكلفا.

(*) التوبة : ٦ .

(**) الانشقاق : ١ .

(٢) سورة العنكبوت ٦١ .

(٣) انظر "مغني اللبيب" (٨٢٧).

(٤) "شرح الجمل" (٤٢١/٢).

أخوهُ، وإن عملَ نصبًا أو خفضًا جاز في الاسم وجهان: الرفعُ على الابتداءِ والنصبُ على إضمار فعلٍ"[١]. لكن أي الوجهين أحسن؟ وما معيار الترجيح بينهما؟ يجيب ابن عصفور بقوله: " الرفع على الابتداء أحسن لعدم تكلّف الإضمار"ا. هـ[٢]

- وثمة مسألة أخرى في باب الاشتغال عند ابن عصفور ظهر فيها الاستحسان بعدم التكلف، وذلك عند تعليل اختيار الفراء في عامل النصب، قال: "ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفراء، وذلك أنَّ عدم الإضمار أحسن من تكلفه"[٣]

- ومن باب الاختصاص نجد الزمخشري عند قوله تعالى: (وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال ...) الآية[٤] يجيز نصب (المستضعفين) على الاختصاص، والمعنى: وأخص من سبيل الله خلاص المستضعفين؛ لأن سبيل الله عام في كل خير، وخلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخير وأخصه.ا.هـ[٥]

قال أبو حيان – رادًّا قوله –: "ولا حاجة إلى تكلف نصبه على الاختصاص، إذ هو خلاف الظاهر"ا.هـ[٦]

فالتوجيه المتكلف: ما كان خلاف الظاهر ولا حاجة إليه.

- واختلف في عامل المنصوب على المصدر، فمنهم مَن ذهب إلى أنّه منصوب بفعل من لفظه يدل عليه الفعل المتقدم. ومنهم من زعم أنه منصوب بالفعل

---

(١) المرجع السابق (١/٣٦٩).
(٢) المرجع السابق (١/٣٦٩).
(٣) المرجع السابق (٢/٤٢٢)، وانظر "الإنصاف" (١/٨٢)، "همع الهوامع" (٢/١١٤).
(٤) سورة النساء ٧٥.
(٥) "الكشاف" (١/٥٣٤).
(٦) "البحر المحيط" (٣/٢٩٥).

المتقدم. قال ابن عصفور: "وهو الصحيح، لأنّه طالب له من جهة المعنى فلا فائدة في تكلف الإضمار"[1]

وزاد السيوطي المسألة تفصيلا، فقال: "وقال ابن الطراوة: هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره والتقدير في قعد قعودا: فعل قعودا. وقال السهيلي كذلك إلا أنه قال: أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق، فإذا قيل: قعد قعودا. فهو عنده بـ(قعد) أخرى لا يجوز إظهارها.

قال أبو حيان: وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل"[2]

ـ ومن شواهد إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ(إلا) قول الشاعر:[3]

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

نقل ابن مالك عن بعض النحويين استشهاده بالبيت السابق ثم قال: "وتكلف في توجيه البيت بأن قال: منجنونا منصوب نصب المصدر الذي يستغني به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنونٍ ــ أي: دولاب ــ ثم حذف الفعل على حد (تسير) إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف وهو دوران، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو منجنون ... وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه" [4]

ففي توجيه البيتِ تكلفانِ لادعاء حذفينِ: الفعل والمضاف.

وقال الرضي عند توجيه قول الشاعر:[5]

---

(١) "شرح الجمل" (٢/٤٣٥).

(٢) "همع الهوامع" (١/١٨٧) .

(٣) انظر "خزانة الأدب" (٤/١٣٠) ولا يعرف قائله.

(٤) "شرح التسهيل" (١/ ٣٧٤).

(٥) انظر "خزانة الأدب" (٤/١٩) ولا يعرف قائله.

إما أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

وقول العباس بن مرداس:[١]

أبا خُراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

"فيقدر البصريون: أما أنت ذا نفر تتكبر وتفتخر. وينبغي على هذا أن يكون قوله: فالله يكلأ، جواب: إما أقمت، والعامل في: أما أنت مرتحلا: محذوف، أي: يكلؤك الله لأجل ارتحالك. وكلُّه تكلُّف.

والأولى أن نقول: إن (إن) الشرطية، كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة، فإن حذف شرطها جوازا، لم يغير حرف الشرط عن صورته، نحو: إن سيفا فسيف، وإن حقا وإن كذبا..." إلخ[٢]

فكثرة الاستعمال من ضوابط الحكم بالتكلف، فالتوجيه الأول فيه إضمار عاملٍ لا دليل عليه، وأما الآخر ففيه حذف (كان) وحذفها في نحو هذا الموضع كثير؛ فقُبِلَ الثاني ورُفِضَ الأول لتكلفه.

- وفي توجيه قوله تعالى: (والسموات مطوياتٍ بيمينه)[٣] يقول الشاطبي: "بنصب (مطويات) على الحال، والعامل ليس إلا المجرور. وقولُ من قال: إنه منصوب على إضمار فعل، والعامل (السموات) بما فيها من معنى السمو؛ تكلُّفٌ."[٤] لأنه إضمار لاحاجة إليه، والظاهر مستغن عنه.

وقد اختلف في توجيه قول عدي بن زيد:[٥]

---

(١) "خزانة الأدب" (٤/ ١٣).

(٢) "شرح الكافية" (٢/١٥٠، ١٥١).

(٣) سورة الزمر ٦٧. وهي قراءة عيسى بن عمر. انظر "البحر المحيط" (٧/٤٤٠).

(٤) المقاصد الشافية (٣/ ٤٧٧، ٤٧٨).

(٥) انظر "الكتاب" (٣/١٢١)، و"خزانة الأدب" (٨/٥٠٨).

لو بغير الماء حلقي شَرِقٌ ... كنت كالغصَّانِ بالماء اعتصاري

قال المرادي: "تأول ابن خروف البيت على إضمار (كان) الشأنية. وتأوله الفارسي على أن (حلقي) فاعل فعل مقدر، يفسره (شرق). وشرق خبر مبتدأ محذوف، أي: هو شرق. وفيه تكلف."[١] فحكم المرادي على تأويل الفارسي بالتكلف لما فيه من إضمار العامل، وادعاء حذف المبتدأ.

وقد يؤدي القول بإضمار الفعل إلى وصمه بالخطأ، كما في إعراب قول الشاعر:[٢]

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أوعبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراق

فقد اختلف المعربون في توجيه النصب في (عبدَ ربٍّ)، وكان من جملة الأقوال أنه منصوب بإضمار فعل وهو اختيار الزجاجي، أو بتقدير اسم فاعل وهو اختيار البغدادي، أو أنه معطوف على موضع (دينار)، وكان من حجج القول الأخير أنه لا يحوج إلى تكلف إضمار.

ونقل البغدادي عن ابن هشام اللخمي قوله: "وقد خطَّأ بعضهم الزجاجي في قوله: تنصبه بإضمار فعل، وقال: لا يحتاج هنا إلى الإضمار، لأن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال وموضع دينار نصب، فهو معطوفٌ على الموضع، ولا يحتاج إلى تكلف إضمار."[٣] وقول اللخمي: (خطَّأ) يدل على أن تكلف الإضمار كان ملاحظا عند الترجيح، وأنه إذا كان لا دليل عليه أو لا حاجة إليه، فهو مجانب للصواب.

(١) "الجنى الداني" (٢٨٠، ٢٨١). وانظر "مغني اللبيب" (٣٥٤) .

(٢) "خزانة الأدب" (٨/ ٢١٥).

(٣) المرجع السابق (٨/ ٢١٧).

(٢) تكلف إضمار المبتدأ.

يكثر حذف المبتدأ في مواضع منها[١]: إذا وقع في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: (وما أدراك ما الحطمة * نارُ الله)[*] أي: هي نار الله.

وبعد فاء الجواب نحو قوله سبحانه: (من عمل صالحا فلنفسه)[**] أي: فعمله لنفسه. وبعد القول نحو: (وقالوا أساطيرُ الأولين)[***] أي: هي أساطير.

وما كان كثيرا فإنه يصح القياس عليه، ولا يرفض، ولا يعد متكلّفا.

ومن نصوصهم في هذا الباب:

- قول الرضي: "اختلف في (ما) هذه، فقيل: كافة هيأت نعم وبئس، للدخول على الجمل، كما قيل في: قلما، وطالما، ويمكن أن يقال: إنما جاز أن يكف نعم وبئس عن فعليتهما، لعدم تصرفهما، ومشابهتهما للحرف، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ في نحو: (فنعما هي)[****]."[٢]

- وقال أبو حيان في قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا)[٣]: "وقال الزمخشري : ويجوز أن يكون النزع واقعًا على من كل شيعة كقوله: (ووهبنا لهم من رحمتنا)[*****] ، أي: (لننزعن) بعض (كل شيعة) فكأن قائلاً قال : من هم؟ فقيل: إنهم أشد عتيًا. انتهى . فتكون

(١) انظر "مغني اللبيب" (٨٢٢، ٨٢٣).

(*) الهمزة : ٥-٦ .

(**) فصلت : ٤٦ .

(***) الفرقان : ٥ .

(****) البقرة : ٢٧١ .

(٢) "شرح الكافية" (٤/ ٢٤٩، ٢٥٠).

(٣) سورة مريم ٦٩ .

(*****) مريم : ٥٠ .

(أيهم) موصولة خبر مبتدأ محذوف، وهذا تكلف وادعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه، وجَعْل ما ظاهره أنه جملة واحدة جملتين."[1]

- وقال أبو حيان أيضا في قوله تعالى: (ببكة مباركا وهدى)[2]: "وأما (هدى) فظاهره أنه معطوف على (مباركًا)، والمعطوف على الحال حال. وجوَّز بعضهم أنْ يكون مرفوعًا على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو هدى، ولا حاجة إلى تكلف هذا الإضمار."[3]

(٣) تكلف إضمار الخبر.

أجمل ابن مالك في "الخلاصة" مواضع حذف الخبر في قوله:

وبعد لولا غالبا حذف الخبر　　حتم وفي نص يمين ذا استقر

وبعد واو عينت مفهوم مع　　كمثل كل صانــع وما صنــع

وقبل حال لا يكون خبــــرا　　عن الذي خبـره قــد أضمرا

وكثير من الصور التي خرجت عن هذه المواضع تنازعتها آراء النحاة بالتأويل، ثم بالقبول والرد. فمن ذلك:

- قول أبي حيان في قوله تعالى: (وكأين من نبي قاتل معه ربيون)[4]: "ويكون خبر (كأين) قد حذف تقديره: في الدنيا أو مضى. وهذا ضعيف؛ لأن الكلام مستقل بنفسه لا يحتاج إلى تكلف إضمار."[5]

---

(١) البحر المحيط" (٦/٢٠٨) وانظر "الكشاف" (٣/٣٤).

(٢) سورة آل عمران ٩٦ .

(٣) "البحر المحيط" (٣/٧). ولعل القول بالإضمار يعتمد على عدم قياسية وقـوع المـصدر حالا، وهي مسألة خلافية. انظر "همع الهوامع" (١/٢٣٨).

(٤) سورة آل عمران ١٤٦ .

(٥) "البحر المحيط" (٣/٧٢).

- وقال الصبان: "(والأرحامِ)[١]... وأما ما قيل: إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر[٢]، وإن كان قسم خبر محذوف تقديره: والأرحامِ إنه لمطلع على ما تفعلون ـ كما قيل ـ كان زيادة في التكلف."[٣] فعدوله عن الظاهر وهو العطف ضرب من التكلف، ولما قدر خبرا محذوفا لا دليل عليه كان زيادة في التكلف السابق.

وقال البغدادي في بيت أبي تمام:

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُه وأرْيُ الجنى اشتارتْه أيدٍ عواسلُ

"قوله: "لعابه"، مبتدأ مؤخر، و"لعاب الأفاعي" خبر مقدم، و"أري" معطوف على الخبر، وجاز هذا مع تعرف الطرفين لأن المعنى دل عليه، فإن اللعاب القاتل إنما هو لعاب الأفاعي، فلعاب القلم مشبه به في التأثير.

وعلم من هذا أنه ليس من التشبيه المقلوب؛ فإن لعاب القلم قد شبه بشيئين وهما السم والعسل باعتبارين، وإن جعلته من التشبيه المقلوب كان من عطف الجمل، والخبر في المعطوف محذوف، وفيه تكلف."[٤]

فمانع جعله من التشبيه المقلوب تكلف تقدير خبر محذوف لا حاجة إليه؛ لأن الظاهر واف بالمعنى والتركيب مستقيم.

(١) في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) النساء ١ . في قراءة من جرّ (الأرحامِ)

(٢) أي: فهو تكلف لفقدان الدليل وعدم الحاجة إلى هذا التأويل.

(٣) "حاشية الصبان" (٣/١١٥) .

(٤) "خزانة الأدب" (١/٤٤٥).

(٤) تكلف إضمار المضاف.

من أبرز المواضع التي يحمل الكلام فيها على حذف المضاف: إذا استحال المعنى الحقيقي[(١)]، أو نسب فيه حكم شرعي إلى ذات نحو (حرمت عليكم الميتة)[(*)] أي: أكلها. أو تعلقت النسبة بذات كما في (فذلكن الذي لمتنني فيه)[(**)] أي: في حبه.[(٢)]

- وقد تقدم توجيه ابن مالك لقول الشاعر: وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وقوله: "ثم حذف المضاف وهو دوران، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو منجنون ... وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه"[(٣)]
- وقد يكون التأويل بحذف المضاف ليس متكلفا بالنسبة إلى تأويلات أخرى يكثر فيها التقدير، فما كان أقل تقديرا فهو أولى من أكثره، وذلك نحو توجيه ابن مالك لأسلوب التحذير، قال: "وليس العطف بعد (إياك) من عطف الجمل خلافا لابن طاهر وابن خروف، ولا من عطف المفرد على تقدير: اتق نفسك أن تدنوَ من الشر، والشرَّ أن يدنو منك. بل هو من عطف المفرد على تقدير: اتق تلاقي نفسِك والشرَّ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ولا شك أن هذا أقل تكلفا فكان أولى."[(٤)]

---

(١) مثل له ابن هشام بـــ (وجاء ربك). "مغني اللبيب" (٨١١).

(*) المائدة : ٣ .

(**) يوسف : ٣٢ .

(٢) انظر "مغني اللبيب" (٨١٢، ٨١٣) وفيه: (واسأل القرية) أي: أهلها. و (ضعف الحياة وضعف الممات) أي: ضعف عذاب الحياة ... إلخ

(٣) "شرح التسهيل" (١/ ٣٧٤).

(٤)"شرح التسهيل" (٢/ ١٦١).

وأيضا نحو توجيه أبي حيان لقوله تعالى: (كذلك يحيي الله الموتى)[***]، فعنده أن "الكاف من (كذلك) صفة لمصدر محذوف منصوب بقوله : (يحيي الله الموتى) أي: إحياء مثل ذلك الإحياء يحيي الله الموتى..."

ثم قال أبو حيان: "وجعل صاحب "المنتخب"[١] ذلك إشارة إلى نفس القتيل، ويحتاج في تصحيح ذلك إلى حذف مضاف، أي: (مثل إحياء ذلك القتيل يحيي الله الموتى). فجعلُه إشارةً إلى المصدر أولَى وأقلُّ تكلفاً."[٢]

- ومما ورد من كلام النحاة في عد حذف المضاف تكلفا، ما ورد في رد الرضي لمذهب الزجاج في باب المفعول المطلق، فإنه نقل عن الزجاج أن ما يسميه النحاة مفعولا له، هو المفعول المطلق لبيان النوع؛ لأنه رأى أن مضمون عامل المفعول له تفصيلٌ وبيانٌ له، كما في: ضربته تأديبا، فإن معناه: أدبته الضرب، والتأديب مجمل، والضرب بيان له، فكأنك قلت: أدبته بالضرب تأديبا.

قال الرضي: "ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له، فإن القعود ليس بيانا للجبن، ولا يقال: قعوده جبن إلا مجازا، وكذا قولك: جئتك إصلاحا لحالك، بالإعطاء أو النصح أو نحوه، فإن المجيء ليس بيانا للإصلاح، بل بيانه الإعطاء أو النصح، كما صرحت به. ولعله يقدر في مثله: قعود جبن، ومجيء إصلاح على حذف المضاف، وهو تكلف." [٣]

(***) البقرة : ٧٣ .

(١) محمد بن عبد الله بن أبي الفضل المرسي الأندلسي، ينقل عنه أبو حيان كثيرا من كتابيه "المنتخب" و "ري الظمآن". توفي سنة ٦٥٥هـ . "الأعلام" (٦/٢٣٣) .

(٢) "البحر المحيط" (١/٢٦٠).

(٣) "شرح الكافية" (١/٥٠٨).

- ونقل الرضي عن الفارسي أنه كان يقول في (عسى زيد أن يقوم): الخبر مضاف محذوف تقديره: عسى زيد ذا قيام.

ثم حكم الرضي على هذا التوجيه بالتكلف وعلل ذلك بقوله: "إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدا، لا في الاسم ولا في الخبر."(١)

- ذكر ابن هشام أن الجملة الاعتراضية قد تشتبه بالحالية، وأنه يميزها أمور عدة، وذكر منها أنها تأتي تنزيهية كما في قوله تعالى: (ويجعلونَ للهِ البناتِ سبحانهُ ولهمْ ما يشتهون)(*). قال: "كذا مثّل بعضهم. ولا دليل فيها إذا قدِّر (لهم) خبرًا، و(ما) مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدِّر الكلام تهديدًا كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به، بل إذا قدر (لهم) معطوفا على (الله) و(ما) معطوفة على (البنات)، وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدّى فعلُ الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن وفقد وعدم ...

وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قدر أن الأصل (ولأنفسهم) ثم حذف المضاف، وذلك تكلف."(٢)

- وقال البغدادي في قول الشاعر:

يقول الخنى وأبغض العُجم ناطقًا   إلى ربّنا صوتُ الحمار اليجدَّعُ

"وزعم جماعة أن (ناطقا) بمعنى ذات النطق، وهو تكلف."(٣)

---

(١) "شرح الكافية" (٤/٢١٥).

(*) النحل : ٥٧ .

(٢) "مغني اللبيب" (٥١٨).

(٣) "خزانة الأدب" (١/٣١).

(٥) تكلف إضمار الموصوف.

قد يحذف الموصوف إذا أمن اللبس وعلم من السياق، كما في قوله تعالى: (وعندهم قاصرات الطرف)[*] أي: حورٌ قاصرات. وقوله سبحانه: (أن اعمل سابغات)[**] أي: دروعا سابغات.

ومما جاء في كلامهم من الحكم على التوجيه بالتكلف عند إضمار الموصوف:

- قول ابن مالك: "وأجاز بعض من قدر (قد) قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر، وهو أيضا تكلف شيء لا حاجة إليه."[١]

- وقد تقدم قول ابن هشام: "وقد مرّ أن عُقيلاً يخفضون بها ــ أي: لعل ــ المبتدأ كقوله:

لعلّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل: (لعله لأبي المغوار منك جوابٌ قريب) فحذف موصوفَ قريب، وضمير الشأن، ولام (لعل) الثانية تخفيفًا، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومَن فتح فهو على لغة من يقول: المالُ لَزيدٍ، بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم"[٢] .

(*) الصافات : ٤٨ .

(**) سبأ : ١١ .

(١) "شرح التسهيل" (٢/ ٣٧٣).

(٢) "مغني اللبيب" (٣٧٧).

وقد وُجِّه بيت النابغة:

والمؤمن العائذات الطّير يمسحها ... ركبان مكّة بين الغيل والسَّنَــد

بأن (العائذات) كان في الأصل نعتاً للطير، فلما تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت بدلاً منه، فالطّير بدل من العائذات.

وذهب الزمخشري في "المفصل"(١) إلى أن الأصل: الطير العائذات، فحذف الموصوف، وجعل (العائذات) اسما لا صفة، فلما جعلت اسمًا احتاجت إلى تبيين."

قال البغدادي: "ولا يخفى أن هذا تكلف، ولهذا أعرض عنه الشارح."(٢)

(٦) تكلف إضمار حرف المعنى.

إذا نصب الفعل بعد الفاء من غير سبق نفي، أي في سياق موجب (أو واجبا) عد ذلك من الضرورة، لأن الكلام يكون بين توجيهين أحدهما قائم على العطف وهو ظاهر الكلام، والآخر يلزم منه إضمار (أن) الناصبة. فما كان موافقا لظاهر الكلام فهو الأولى، وإلا عد من ضرورة الشعر.

قال ابن عصفور: "فإن كان ما قبله خبرًا لم يجز النصب بعدَها إلاّ في ضرورة شعر أو نادر كلام نحو قول الشاعر(٣):

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ ... وألحقُ بالحجازِ فأستريحا

---

(١) "المفصل" بشرح ابن يعيش (١٠/٣).

(٢) "خزانة الأدب" (٧١/٥)، وانظر "شرح المفصل" لابن يعيش (١١/٣).

(٣) نسب إلى المغيرة بن حبناء ولم يجده البغدادي في ديوانه. "خزانة الأدب" (٥٢٢/٨) .

فنصَبَ (أستريح) وما قبله واجب. وإنّما لم ينصب ما بعد الفاء إذا كان ما قبلها واجبًا لأنَّ العطف سائغ لأنَّ الثاني غير مخالف للأول، فلا موجب لتكلف الإضمار."[1]

- ومما يتعلق أيضا بإضمار (أن) قول ابن مالك: إن (حتى) في نحو قوله تعالى: (حتى عفوا وقالوا)[*] جارة، وبعدها (أن) مضمرة. لكن الجمهور على أنها هنا ابتدائية، قال ابن هشام: "وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارّة وأنّ بعدها أنْ مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفًا، وفيه تكلفُ إضمارٍ من غير ضرورة."[2]

اختار ابن مالك أن المعارف سبعة، فزاد على الستة المشهورة[3]: المنادى. لكن اختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، أتعريفها بحرف محذوف أم بالمواجهة والإشارة؟ ولما كان أحد القولين يعتمد على تقدير حرف محذوف، والآخر له نظير في تعريف اسم الإشارة بالإشارة؛ حكم ابن مالك بصحة الثاني لبعده عن تكلف إضمار هذا الحرف.

قال ابن مالك: "فقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظا وبقي معنى... وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى المفهوم من ظاهر سيبويه. وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة؛ فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى. وهذا أظهر وأبعد عن التكلف"[4].

---

(١) "شرح الجمل" (٢/١٤٥، ١٤٦).

(*) الأعراف : ٩٥ .

(٢) "مغني اللبيب" (١٧٤) وانظر"شرح التسهيل" لابن مالك (٣/١٦٦).

(٣) وهي: المضمر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمضاف، والمقترن بـــ (أل). انظر "شرح التسهيل" (١/ ١١٥). "شرح الألفية" للأشموني (١/ ١٠٦، ١٠٧).

(٤) "شرح التسهيل" (١/ ١١٦).

- ومما ورد في باب المفعول معه أنه قد يسبق الواو لفظ فيه معنى الفعل ويدل عليه بقوة أو بضعف، وينبني عليه جواز العطف من غير تكلف أو الحكم بتكلف العطف إذا اعتمد على إضمار حرف عامل.

ومن كلام الرضي هنا: "وهذا القسم على ضربين: إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف، أو لا، فالأول نحو: ما زيد وعمرو، وما شأن زيد وعمرو..." وذكر الخلاف في المسألة والراجح فيها، ثم قال: "والثاني نحو: مالك وزيدا، وما شأنك. بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور، قال الكوفيون: يجوز في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار: والبصريون يجوزونه للضرورة، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدرا لضعفه. فقال المصنف ههنا: إنه يتعين النصب نظرا إلى لزوم التكلف في العطف."[1] ويفهم من هذا النص أن الحكم بالتكلف هنا ليس من أجل إضمار حرف الجر فحسب، وإنما لضعف عمله مضمرا أيضا. فالتكلف من جهتين.

- من ضوابط الدرس النحوي: أن التوجيه الموافق ظاهر القرآن وصحيح المعنى هو الراجح، وأن تأويل ما كثر في لغة العرب ـ في غير الضرورة تكلف.

ولكن النحاة تنازعوا في إضمار (قد) الحرفية في مسألة وقوع خبر (كان) من غير (قد)، ومسألة وجوب وقوع الفعل الماضي حالا مقترنا بـــ(قد) ظاهرة أو مضمرة.

---

(١) "شرح الكافية" (١/ ٥٢١، ٥٢٢).

أما المسألة الأولى فهي تندرج تحت الضابط الأول، فمن ذلك قول أبي حيان: "وفي قوله: (أو جاء) ، (أولامستم)[1] دليلٌ على جواز وقوع الماضي خبرًا لــ(كان) من غير (قد). وادّعاء إضمارها تكلف ــ خلافًا للكوفيين ــ لعطفها على خبر كان ، والمعطوف على الخبر خبر."[2]

أما المسألة الثانية فقد ذهب البصريون إلى أن الفعل الماضي لا يكون حالا إلا إذا اقترن بــ(قد) ظاهرة أو مضمرة. وخالفهم ابن مالك وأبو حيان وبعض المتأخرين، وفاقا للكوفيين.[3]

ومما اعتمده ابن مالك لرد مذهب البصريين: أن اشتراط ذلك "دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير"[4] وقال أبو حيان: "وهو الصحيح؛ إذ كثر في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل."[5]

وكان نتيجة ذلك القولَ بأن "تقدير (قد) تكلف بلا دليل. كما نص عليه ابن عقيل في"المساعد"[6]

---

(١) يريد قوله تعالى: (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) النساء:٤٣ .

(٢) "البحر المحيط" (٢٥٨/٣).

(٣) انظر "الأصول" لابن السراج (٢١٦/١)، "معاني القرآن وإعرابه" للزجاج (١٠٧/١)، "الأمالي" لابن الشجري (٣٧٢/١)، "الإنصاف" لابن الأنباري (٢٥٢/١)، "شرح المفصل" لابن يعيش (٦٧/٢)، "همع الهوامع" (٢٤٧/١).

(٤) "شرح التسهيل" (٣٧٣/٢).

(٥) "البحر المحيط" (٧/ ٤٩٣) وانظر فيه أيضا (٣١٧/٣) (٣٥٥/٦) .

(٦) (٤٧/٢)

ثانيا: التكلف في باب العطف.

ثمة تداخل بين هذا الباب والذي قبله؛ لأن من مسائل توجيه العطف ما يكون متكلفا إذا كان على محذوف، وقد مر قريبا قول الرضي:" وهذا القسم على ضربين: إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف، أو لا ..."

وسأكتفي ببعض النماذج من توجيه آي القرآن من كتاب "البحر المحيط" لأبي حيان، يظهر من خلالها ملاحظته لـــ(التكلف) عند قبول التوجيه أو رفضه. وأهم ضوابط هذا المبحث:

أ- إذا تردد التوجيه بين العطفِ على ظاهرٍ في الكلام مع صحة المعنى، والعطفِ على محذوفٍ، فالأول هو الراجح المعوّل عليه، ولا حاجة إلى تأويل النص ومخالفة الظاهر.

ب- متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار، مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار.

ج- إذا بني العطف على مذهب ضعيف في النحو لم يقبل الحمل عليه.

د- ما لا يجوز إلا في الضرورة لا يحمل عليه ظاهر القرآن إذا وجد توجيه آخر صحيح مستقيم.

- قال أبو حيان: "وقال ابن عطية: (ونحن له مسلمون)[(١)]ابتداء وخبر، أي: كذلك كنا ونحن نكون. ويحتمل أن يكون في موضع الحال، والعامل (نعبد) والتأويل الأول أمدح. انتهى كلامه . ويظهر منه أنه جعل الجملة معطوفة على جملة محذوفة، وهي قوله: كذلك كنا، ولا حاجة إلى تكلف هذا الإضمار؛ لأنه يصح عطفها على نعبد إلهك، كما ذكرناه وقررناه قبل. ومتى

---

(١) من قوله تعالى: (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ...) الآية (البقرة ١٣٣). وانظر "المحــرر الوجيز" لابن عطية (١/٥٠٠) .

أمكن حمل الكلام على غير إضمار، مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار."[١]

- وقال في قوله تعالى: (والمسجدِ الحرام)[٢]: "وكونه معطوفًا على (الشهرِ الحرام) متكلف جدًا، ويبعد عنه نظم القرآن، والتركيب الفصيح، ويتعلق كما قيل: بفعل محذوف دل عليه المصدر، تقديره : ويصدون عن المسجد الحرام، كما قال تعالى : (هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام)[٣]."[٤]

- وقال أيضا في قوله تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا)[٥]: "ونظيره (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم)[*] ومعلوم أنّ خلقهم تأخر عن خلق من قبلهم. ولكنهم لما كانوا هم المأمورين بالعبادة والمنادين لأجلها، اعتنى بذكر التنبيه على إنشائهم أولاً، ثم ذكر إنشاء من كان قبلهم.

وقد تكلف الزمخشري في إقرار ما عطف بالواو متأخرًا عن ما عطف عليه، فقدر معطوفًا عليه محذوفًا متقدمًا على المعطوف في الزمان، فقال: يعطف على محذوف، كأنه قيل: من نفس واحدة أنشأها أو ابتدأها وخلق منها زوجها، وإنما حذف لدلالة المعنى عليه. والمعنى: شعبكم من نفس واحدة هذه صفتها، وهي أنه أنشأها من تراب وخلق منها زوجها حوّاء من ضلع من أضلاعها.[٦]

---

(١) "البحر المحيط" (٤٠٤/١).
(٢) في قوله تعالى: (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ...) الآية (البقرة ٢١٧)
(٣) سورة الفتح ٢٥ .
(٤) "البحر المحيط" (١٤٧/٢) .
(٥) سورة النساء ١ .
(*) البقرة : ٢١ .
(٦) "الكشاف" (٤٩٢/١).

ولا حاجة إلى تكلف هذا الوجه مع مساغ الوجه الذي ذكرناه على ما اقتضته العربية."(١)

- وقال أبو حيان في قوله تعالى: (إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به)(٢): "وأجاز الزمخشري أن ينتصب (فسقًا) على أنه مفعول من أجله مقدم على العامل فيه وهو (أهلّ) لقوله: طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب(٣)... وفصل به بين (أو) و (أهل) بالمفعول له، ويكون (أو أهل) معطوفًا على (يكون) والضمير في (به) يعود على ما عاد عليه في (يكون).

وهذا إعراب متكلف جدًا وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة، وغير جائز في قراءة من قرأ (إلا أن يكون ميتةٌ) بالرفع فيبقى الضمير في (به) ليس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يتكلف محذوف حتى يعود الضمير عليه فيكون التقدير: أو شيء أهل لغير الله به؛ لأن مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر."(٤)

- وقال أبو حيان في قوله تعالى: (قل هو للذين آمنوا هُدًى وَشِفَاءٌ والّذين لا يؤمنون في آذانِهم وَقْرٌ)(٥): "وكون (والذين) في موضع جر عطفًا على قوله : (للذين آمنوا)، والتقدير: وللذين لا يؤمنون وقر في آذانهم؛ إعراب

---

(١) "البحر المحيط" (٣/١٥٥).

(٢) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٣) صدر بيت للكميت، وعجزه: "ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب". انظر "القصائد الهاشميات" ص (١٥).

(٤) "البحر المحيط" (٤/٢٤٣) وانظر "الكشاف" (٢/٧٥).

(٥) سورة فصلت ٤٤ .

متكلف، وهو من العطف على عاملين ، وفيه مذاهب كثيرة في النحو ، والمشهور منع ذلك."(١)

- لقد خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام. هذا مذهب سيبويه والجمهور.(٢)

لكن الزمخشري يرى في نحو قوله تعالى: (أو كلما عاهدوا عهدا)(*) و(أو عجبتم أن جاءكم ذكر)(**) أن العطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف.

قال أبو حيان: ""(أفمن اتبع رضوان الله)(٣) ويعسر ما يزعم الزمخشري من تقدير معطوف بين همزة الاستفهام وبين حرف العطف في مثل هذا التركيب، وتقديره متكلف جدًا فيه."(٤)

وقد سبقه ابن مالك إلى وصم توجيه الزمخشري بالتكلف وقال: "وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى."(٥)واستعمالهم (التكلف) في الموضع نفسه يدل على أن دلالة المصطلح كان قائما في عقولهم في أثناء الدرس والمناقشة.

---

(١) "البحر المحيط" (٧/٥٠٢).

(٢) انظر "الكتاب" (٣/ ١٨٧، ١٨٩)، "شرح الكافية" للرضي (٢/٣٦٨)، "ارتشاف الضرب" (٣/ ١٠٤)، "مغني اللبيب" (٢٢).

(*) البقرة : ١٠٠ .

(**) الأعراف : ٦٣ و ٦٩ .

(٣) سورة آل عمران ١٦٢.

(٤) "البحر المحيط" (٣/١٠٢).

(٥) "شواهد التوضيح لابن مالك (١١، ١٢)، وانظر "الكشاف" (١/١٨٥) (٢/٦٨). "نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق" (٢١٦، ٢١٧) .

ويؤكد هذا كلام ابن هشام في المسألة نفسها، فإنه قال:"هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف... ويضعف قولَهم ما فيه من التكلّف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع."(١)

ثالثا : التكلف في باب الأصل والفرع.

وهو موجود بكثرة في باب الأدوات وحروف المعاني؛ فقد اختلف النحاة في الحكم على كثير من الحروف والأدوات من حيث أصالتها التركيبية أو تفرعها من أداة أخرى، مثل الكلام على (السين) هل هي من (سوف)؟ وألف (أنا) أهي أصلية أم أن الأصل (أنَ)؟ وهل الأصل في (منذ): (من) و(ذو)؟ وكذلك أصالة (لكن) و (إنما) ... إلخ(٢)

ولقد انتقيت بعض هذه المسائل التي استعمل فيها النحاة (التكلف) معيارا حاكما على صحة القول أو ضعفه ، محاولا تصديرها بما يناسبها من الضوابط، فمن ذلك:

- التوجيه المبني على قياس ضعيف تكلفٌ ومجرد دعوى.

قال ابن مالك: "وجاء عن العرب: سف أفعل، وسو أفعل، وسيْ أفعل وهي أغربهن، حكاها صاحب المحكم. واتفقوا على أن أصل سف وسو وسي: سوف، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة، وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة

---

(١) "مغني اللبيب" (٢٢).

(٢) انظر بحث "حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها" د. فائزة بنت عمر المؤيد. مجلة جامعة أم القرى ، جـ١٣ ، ع٢٢ ، سنة ١٤٢٢هـ .

عن الدليل، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها؛ لأن الذي حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة.."[١]

ودلل ابن مالك على ذلك بحذف الخفيفة عند التقاء الساكنين، وأنها إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفا؛ فيجتمع تغييران الحذف والإبدال، قال: "وذلك إجحاف لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك؟"[٢]

ولما لم توجد تلك المحاذير في القول بفرعية السين من سوف "وجب قبوله والتمسك به؛ لأنه أبعد عن التكلف" كما يقول ابن مالك[٣]

- الأولى مراعاة النظير.

الأصل أن الضمير (أنا) ألفه أصلية وليست زائدة والأصل (أنَ) ذكره ابن مالك وقال: " ولو كان وضع (أنا) في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنها آخر مبني بناء لازما وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كمن وعن وأن ولن ... فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وبقيت الفتحة دليلا عليها؛ سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير."[٤]

- قد يكون في (الكاف) معنى التعليل، قال ابن مالك: "وإذا حدث فيها معنى التعليل و وليها مضارع نصبته لشبهها بـــ (كي)، كقول الشاعر:

فطرفَك إما جئتنا فاصرفَنَّه　　　كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ

---

(١) "شرح التسهيل" (١/ ٢٥).

(٢) السابق (١/٢٦).

(٣) السابق (١/٢٦).

(٤) "شرح التسهيل" (١/ ١٤١).

وزعم الفارسي أن الأصل (كيما) وحذفت الياء، وهذا تكلف لا دليل عليه."(١)

- نقل الرضي عن الفراء أن أصل (منذ): (من) و (ذو)، ونقل عن بعض الكوفيين أن أصلها: (من) و (إذ)، قال الرضي: "وأثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى، وينبغي ألا تكون (منذ) الجارة على المذهبين مركبة، إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفا موافقَ اللفظِ للَفظ هذا الاسم المركب."(٢)

- **الأصل عدم التركيب.**

قال الرضي: "(ولكن)، هي عند البصريين مفردة، وقال الكوفيون: هي مركبة من (لا) و (إن) المكسورة، المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله: لا كإن، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فـ (لا) تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا وإثباتا، و(إن) تحقق مضمون ما بعدها. ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا: إن (كم) مركبة من الكاف و(ما)، والأصل عدم التركيب."(٣)

رابعا : التكلف في المعنى.

والمقصود هنا عموم المعنى، فيدخل معنى الكلام وهو المقصود الرئيس، ومعنى الأداة، ومعنى الكلمة، وتضمين الفعل أو الكلمة معنى آخر. فمن ذلك:

---

(١) "شرح التسهيل" (٣/ ١٧٣)، وانظر "مغني اللبيب" (٢٣٤، ٢٣٥)، والبيت لعمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص(٩٣) .

(٢) "شرح الكافية" (٣/٢٠٩، ٢١٠) .

(٣) "شرح الكافية" (٤/٣٧٢).

- اختار الرضي أنه قد "يستغنى عن المستغاث له إذا كان معلوما، وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدَّد، نحو: يا لَزيد لأقتلنك، قال مهلهل:[١]

يا لَبكر أنشِروا لي كليبا يا لَبكر أين أين الفرار

وخالف الرضي مذهب سيبويه[٢] إذ إنه يراها هنا للاستغاثة، وقال الرضي: "وقولُهم: إن هذه لام الاستغاثة، كأنه استغاث بهم لنشر كليب، واستغاث بهم للفرار؛ تكلفٌ. ولا معنى للاستغاثة ههنا، لا حقيقة ولا مجازا."[٣]

وقال البغدادي عن توجيه الرضي: "وهذا المعنى هو الجيد، ومأخذه من هذا البيت واضح لا خفاء به، ولا معنى للاستغاثة فيه كما حققه الشارح.وفيه مخالفة لسيبويه في جعلها للاستغاثة."[٤]

- وفي باب الإتباع نجد الرضي يقسمه إلى ثلاثة أنواع باعتبار معنى اللفظ الثاني، ثم يرى أن النوع الثالث معناه محكوم عليه بالتكلف لعدم ظهوره، ولعل استعماله التكلف هنا أقرب إلى الاستعمال اللغوي، أي أننا يعسر ويشق علينا الإتيان بمعنى مناسب للكلمة الثانية يناسب معنى الكلمة الأولى.

يقول الرضي: "وهو على ثلاثة أضرب: لأنه إما أن يكون للثاني معني ظاهر، نحو: هنيئا مريئا، وهو سر بر. أو لا يكون له معنى أصلا، بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى، وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى، نحو قولك: حسن بسن فسن. أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو: خبيث نبيث. من نبثت الشيء. أي: استخرجته."[٥]

---

(١) انظر" خزانة الأدب" (١٦٢/٢).
(٢) "الكتاب" (٢١٥/٢).
(٣) "شرح الكافية" (٣٥٣/١).
(٤) "خزانة الأدب" (١٦٢/٢) .
(٥) "شرح الكافية" (٣٦٧/٢).

- توجيه صيغة (أحسِنْ بزيدٍ). اختار الرضي أن (أحسِنْ) أمر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسنا، وإنما يجعله حسنا كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت. ونقل عن الزجاج[1] أن الهمزة هنا للصيرورة والباء للتعدية[2]، أي: اجعله ذا حسن. والتقدير عند الزجاج أن يكون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حُسْنُ أحسن بزيد. قال الرضي: "وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضا نحن نقول: أحسن بزيد يا عمرو، ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة، إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحى ..."[3]
- وقد رد أبو حيان توجيه الزمخشري لقوله تعالى: (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى)[*]، وقال عن المعنى الذي جوَّزه الزمخشري: "وهذا معنى متكلف بعيد من اللفظ ..."

وتأويل جار الله هو: أنه "يجوز أن يكون المعنى إنا أنزلنا إليك القرآن؛ لتحمل متاعب التبليغ ومقاولة العتاة من أعداء الإسلام ومقاتلتهم وغير ذلك من أنواع المشاق وتكاليف النبوة، و(ما أنزلنا عليك) هذا المتعب الشاق (إلاّ) ليكون (تذكرة) وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون (تذكرة) حالاً ومفعولاً له"[4] انتهى.

---

(١) قال ابن يعيش: "هو شيء يُحكى عن أبي إسحاق الزجاج" (شرح المفصل: ١٤٨/٧) ولم أجد في "معاني القرآن" ما يشير إلى هذا التقدير. وانظر "من آراء الزجاج النحوية" د.شعبان صلاح (ص١٤٦) .

(٢) انظر"ارتشاف الضرب" (٣/٣٣: ٣٥)، "شرح الألفية" للأشموني (٣/ ١٨)، "همع الهوامع" (٢/٩٠).

(٣) "شرح الكافية" (٤/ ٢٣٥).

(*) طه : ٢-٣ .

(٤) "الكشاف" (٣/٥١).

- يجوز أن تدخل (رب) على المستقبل، نحو قوله تعالى: (ربما يود الذينَ كفروا)(*) قال ابن هشام: "وقيل: هو مؤول بالماضي، على حد قوله تعالى (ونُفخَ في الصّورِ)(**) وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل، والدليلُ على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فإنْ أهلكْ فرُبَّ فتى سيبكي　　　عليَّ مُهذَّبٍ رخصِ البنانِ

وقوله:

يا رُبَّ قائلةٍ غدًا　　　يا لهفَ أمِّ مُعاويهْ "[1]

- **ظاهر المعنى الصحيح أولى من التضمين.**

قال ابن هشام في قوله تعالى: (مكنّاهمْ في الأرضِ ما لم نُمكّنْ لكمْ)(***): "(ما) محتملة للموصوفة، أي: شيئًا لم نمكنه لكم، فحذف العائد. وللمصدرية الظرفية، أي: أن مدة تمكنهم أطول. وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين (مكنّا) معنى (أعطينا)، وفيه تكلف."[2]

- وفي باب المفعول معه ذكر السيوطي أن من الحالات التي يختار فيه النصب دون العطف، إذا كان العطف فيه تكلف من جهة المعنى. قال: "وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو:

فكونوا أنتمُ وبَنِي أبيكُم　　　مكان الكُلْيَتَيْن من الطِّحال

(*) الحجر : ٢ .

(**) يس : ٥١ والزمر : ٦٨ و ق : ٢٠ .

(١) "مغني اللبيب" (١٨٣).

(***) الأنعام : ٦ .

(٢) "مغني اللبيب" (٤١٦).

فإن العطف وإن حسن من حيث اللفظ، لكنه يؤدي إلى تكلفٍ في المعني؛ إذ يصير التقدير: كونوا أنتم وليكونوا هم. وذلك خلاف المقصود."[1]

خامسا: التكلف في باب الاشتقاق والعدل.

وهو يكثر ذكره في باب الحال والممنوع من الصرف، فمن ذلك لو أن الجامد دل على معنى المشتق صح أن يقع موقعه ولا يتكلف تأويله به، كأن يدل على هيئة فيصح أن يكون حالا، هذا ما اختاره ابن الحاجب وصححه الرضي ووصم مذهب الجمهور بالتكلف، قال ابن الحاجب: (وكل ما دل على هيئة، صح أن يقع حالا، نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا). قال الرضي: "هذا رد على النحاة، فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا، أي هذا مبسَّرًا أطيب منه مرطَّبًا، أي: كائنا بسرا وكائنا رطبا، و(هذه ناقة الله لكم آية)[*] أي: دالةً قال المصنف ــ وهو الحق ــ: لا حاجة إلى هذا التكلف[2]؛ لأن الحال هو المبين للهيئة، كما ذكر في حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق ..."[3]

- وفي الباب نفسه يقول ابن مالك ذاكرا (التكلف) في خلاصته:

ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبــدي تــأول بــلا تكلــفِ

كبعه مــدًّا بكذا يــدًا بيــدْ ... وكــرَّ زيــدٌ أسدًا أي كأســدْ

---

(١) "همع الهوامع" (١/٢٢١).

(*) الأعراف : ٧٣ .

(٢) أي: مذهب الجمهور القائل باشتراط الاشتقاق.

(٣) "شرح الكافية" (٢/٣٢).

قال الشاطبي: "والثاني من الموضعين[١]حيث يكون الحال الجامد يتأول بالمشتق بسهولة من غير تكلف ولا تعسف ... يريد أن الحال إذا أظهر بنفسه المعنى الذي يؤول عليه من غير تكلف حتى يصير في معنى المشتق بسهولة فذلك يكثر عند العرب استعماله."[٢]

- لا يصار إلى تقدير العدل إلا بدليل وإلا كان متكلفا. وذلك مثل مسألة بناء (فَعالِ) في نحو (فساق) و (فجار). فقد ذهب ابن الحاجب إلى أن العلة مشابهته وزن (نزال)، وضم إلى مشابهة الوزن العدلُ.

قال الرضي رادًا مذهب ابن الحاجب: "فإن ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه، وثبوت الفجور، وفاسقة، لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما، إذ من الجائز ترادف لفظين في معنى، ولا يكون أحدهما معدولا عن الآخر، وإن ادعى العدل المقدر، لاضطرار وجودهما مبنيين إلى ذلك ... فما الدليل على كون (نزال) ـ الذي هو الأصل ـ معدولا، وقد قلنا قبل ذلك ما عليه. وإن قدر العدل في الأصل، أيضا، فهو تكلف على تكلف.

والأولى أن يقال: بني قسم المصادر، والصفات، لمشابهتها لـ(فَعَالِ) الأمريّ وزنا ومبالغة، بخلاف نحو: نبات، وكلام، وقضاء، فإنه لا مبالغة فيها."[٣]

- وفي الباب نفسه يقول الأشموني: "فإن وجد في (فُعَل) مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً نحو (طُوَى) فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو (تُتَل) اسم

---

(١) أي: مجيء الحال جامدا بكثرة.

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٤٢٨). وقال في المسألة نفسها في موضع آخر: فغير المتكلف ـ أي: من التأويل ـ هو الذي يكثر، والمتكلف قليل أو معدوم." (٣/ ٤٣٢) .

(٣) "شرح الكافية" (٣/ ١١٥) .

أعجمي، فالمانع له العجمة والعلمية؛ إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره"[١]

* *

وبعد؛ فإن الأبواب والمباحث السابقة هي التي قد ظهر لي كثرة استعمال مصطلح (التكلف) فيها، ولا يمنع ذلك وروده في مواطن أخرى، نحو التكلف في مباحث التقديم والتأخير، أو التوجيه الذي يستلزم تكرارا لا يحتاجه اللفظ والمعنى.

فمن الأول[٢]: اعتراض الرضي على ابن يعيش في توجيه بيت الأعشى:[٣]

أحل له الشيبُ أثقالَه   وما اغتره الشيبُ إلا اغترارا

قال: "قال ابن يعيش: (هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير، أي: وما اغتره إلا الشيبُ اغترارا) وهو تكلف"[٤] وكان الرضي قد استشهد به على صحة التفريغ في المفعول المطلق المؤكد.[٥]

---

(١) "شرح الألفية" (٣/٢٦٥) .

(٢) وانظر أيضا اعتراض أبي حيان على ابن أبي الفضل المرسي في توجيه قوله تعـالى: (ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله) ـ البقرة ١٤٠ ـ والحكم بالتكلف على دعواه التقديم والتأخير في الآية. "البحر المحيط" (١/٤١٥، ٤١٦) .

(٣) للأعشى، انظر "خزانة الأدب" (٣/٣٧٤).

(٤) "شرح الكافية" (٢/ ١٠٤)، وانظر "شرح المفصل" لابن يعيش (٧/١٠٧)، وانظر "خزانة الأدب" (٣/٣٧٤) ولفظ ابن يعيش عنده: (وما اغتره اغترارا إلا الشيب).

(٥) وقد نقل ابن هشام عن الفارسي مثل قول ابن يعيش، ووجهه بأن الاسـتثناء المفـرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لعدم الفائدة. "وأجيب بأن المصدر في البيت نوعيٌّ على حذف الصفة، أي: إلا اغترارا عظيما". انظر "مغني اللبيب" (٣٨٩) بتصرف.

ومن الثاني : ما يستلزم التكرار ـ تقسيم ابن عصفور لأوجه البدل باعتبار الإظهار والإضمار وحكمه على بدل المضمر من غيره بدل بعض أو اشتمال بالتكلف لاستلزامه التكرار. وذلك أن البدل ينقسم بالنظر إلى الإظهار والإضمار أربعة أقسام: ظاهر من ظاهر، ومضمر من مضمر، ومضمر من ظاهر، وظاهر من مضمر.

قال ابن عصفور: "إلا أنَّ في بدل المضمر من غيره في بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال تكلّفا؛ وهو إعادة الظاهر على حسب ما يتبين... ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: (ثلثُ الرغيف أكلتُ الرغيف إياه) فتعيد الضمير على الثلث، ألا ترى أنك قد تكلفت تكرار الرغيف... ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه: (حسنُ الجاريةِ عجبتُ من الجاريةِ منهُ) فتتكلف أيضًا تكرار الجارية".

قال: "وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة، فمنهم من منع ومنعم من أجاز"[١]

* *

(١) "شرح الجمل" (١/٢٩٣، ٢٩٤).

الخاتمــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد؛ فأرجو أن يكون هذا البحث طليعة بحث يجمع في طياته المصطلحات التي استعملها النحويون في كتبهم، ولم نجد لها حدًّا جامعا مانعا في كتب التعريفات والمصطلحات، على غرار كتب علم الحديث التي عنيت برصد ألفاظ الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف.

ويمكن أن توجز نتائج البحث في النقاط الآتية:

١- لم يشع استعمال (التكلف) اصطلاحا إلا في الدراسات النحوية المتأخرة، وورده في استعمال متقدمي النحاة كان محصورا في المعنى اللغوي للكلمة، وهو العسر والمشقة.

٢- ثمة ألفاظ شائعة في التراث النحوي في حاجة إلى استقراء مواطن استعمالها؛ للوقوف على مفهومها في عرف الاستعمال النحوي، نحو (التحكم) و(البُعْد) و(التمحل) ... إلخ

٣- عدم التكلف أو البعد عنه معيار للترجيح عند وجود الخلاف.

٤- توجيهات النحاة وأعاريبهم لم تكن بمنأى عن النقد؛ إذ إن منها المستقيم، ومنها الضعيف المتكلَّف.

٥- ظهر من دراسة كلام النحاة أن التوجيه (التأويل، التقدير) المتكلَّف المرفوض هو ما لا فائدة فيه، ولا حاجة إليه، أومستغنى عنه، أولا موجب له، ولا دليل عليه، أو أنه مجرد دعوى، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

٦- لا تنحصر أشكال التكلف في باب و مبحث واحد وإنما تتعدد بحسب توجيه الشاهد أو المسألة، وأهم هذه الأشكال: التكلف الوارد في مباحث الحذف

والإضمار والتقدير. وضابطه: (كل توجيه بني على إضمار عامل، أو عمدة، أو أداة يستغني عنها المعنى فهو متكلَّف؛ إلا إذا اعتمد على دليلٍ، كقياس صحيح، أو كثرة استعمال)

٧- وجود تداخل بين أشكال التكلف الواردة في البحث، كالإضمار مع العطف والمعنى. وقد يحكم بالتكلف على التوجيه لاستلزامه الإضمار وحده، وقد يجتمع معه سماجة المعنى وضعف التركيب.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد، وعلى آله الطاهرين، وصحابته أجمعين

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب العربية.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان، تحقيق: مصطفى النماس، ط. مكتبة الخانجي، الأولى ١٩٨٤م.

٢. الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، ط. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣. أصول النحو العربي، د. محمد عيد، ط. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩.

٤. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٩٨٨م.

٥. الأعلام، للزركلي، ط. دار العلم للملايين، بيروت، التاسعة، ١٩٩٠م.

٦. الأمالي، لابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، ط. مكتبة الخانجي، الأولى، ١٩٩٢م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ط. المكتبة العصرية، ١٩٩٧م.

٨. البحر المحيط، لأبى حيان، ط. دار الفكر، الثانية، ١٩٨٣م.

٩. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحقيق عبد القادر العاني وآخرون، ط. وزارة الأوقاف الكويتية، ١٩٨٨م.

١٠. البرهان فى علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار المعرفة، بيروت.

١١. البيان في روائع القرآن،د. تمام حسان، ط. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣

١٢. التحرير والتنوير، لابن عاشور، ط. الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

١٣. التفكير العلمي في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١م

١٤. الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، ط. دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٩٢م.

١٥. حاشية الصبان على "شرح الألفية" للأشموني، ط. عيسى الحلبي.

١٦. خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٧. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، ط. دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

١٨. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي مختون، ط. دار هجر، القاهرة، الأولى، ١٩٩٠.

١٩. شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط. عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٠. شرح الكافية، للرضي، ط. دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.

٢١. شواهد التوضيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢. ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، د. عبد الله الخثران، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨٨

٢٣. فيض نشر الانشراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق: محمود فجال، ط. دار البحوث والدراسات، دبي، ٢٠٠٢م.

٢٤. قضايا نحوية، د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.

٢٥. الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. دار الجيل، بيروت، الأولى.

٢٦. الكشاف، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٧. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.

٢٨. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ط. وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٨٢م.

٢٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط. الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م

٣٠. المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق: الرجالي الفاروق، ط. مؤسسة دار العلوم، قطر، ١٩٩١م.

٣١. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ط. دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م.

٣٢. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم اللغة الحديث، د. إيناس الحديدي، ط. دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٦م

٣٣. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، ط. دار الحديث، القاهرة.

٣٤. معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، جامعة طرابلس، ليبيا، ١٩٧٧م

٣٥. معجم المقاييس، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. الخانجي، القاهرة، ١٩٨١م

٣٦. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد حمدالله، ط. دار الفكر، الأولى ١٩٩٢م.

٣٧. المفصل، للزمخشري (بشرح ابن يعيش)، ط. عالم الكتب، بيروت.

٣٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ط. جامعة أم القرى، الأولى، ٢٠٠٧م

٣٩. من آراء الزجاج النحوية، د. شعبان صلاح، ط. دار الثقافة العربية، الأولى، ١٩٩١م.

٤٠. منهج السالك، للأشموني، ط. عيسى الحلبي.

٤١. نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق، لزكريا الفقي، ط. المكتب الإسلامي، الأولى ١٩٨٦م.

٤٢. همع الهوامع، للسيوطى، بعناية النعسانى، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، الأولى، ١٣٢٧هـ.

ثالثا: الدوريات العلمية.

- حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها، د. فائزة بنت عمر المؤيد، مجلة جامعة أم القرى، ج ١٣، ع ٢٢، سنة ١٤٢٢هـ

* * *